اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٢ ذو القعدة ١٤٣٦هـ سبتمبر ٢٠١٥م

- أثر المطابقة في توجيه بناء الجملة في العربية

- استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني

- الدلالة العرفانية وتراجع دور التركيب / الإعراب في إنتاج الكلام وتأويله

- البعد الثقافي في تعليم العربية لغة ثانية من وجهة نظر لسانية تداولية

- إشكاليّات الرُّؤية النّحتِيّة عند ابن فارس

- تصنيف الأفعال والأسماء في نظريّة أصناف الأشياء

- مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى - نص و أثرها في تعليم الألسنة

- قراءة في كتاب « نحو معجم تاريخي للغة العربية »

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني

دراسة تطبيقية على المصطلح التداولي

* د.مختار درقاوي

ظهر إلى الساحة المعرفية علم جديد يدعى المصطلحية أو علم المصطلح Terminologie، ويعدّ من أحدث أفرع اللسانيات التطبيقية، إذ يتجه إلى بناء الأسس العلمية لوضع المصطلح والآليات الكفيلة بتوحيده، ويعنى بوضع نظرية للاصطلاح ومنهجية لوضع المصطلح ورصد تطوره، كما يهتم بتجميع المعلومات المرتبطة بالمصطلح، ويعمل على تقييسه عند الاقتضاء. ويعنى أيضا بدراسة علمية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة ووظيفية من النشاط البشري، ويستعين لتحقيق ذلك بجهاز مفاهيمي، كالجذاذية الاصطلاحية Fichier Terminologique، وهي مسرد يدوي أو آلي يتألّف من جذاذات اصطلاحية مرتبة ترتيبا ألفبائيا أو تصنيفيا[1].

وهناك أيضا التقييم الاصطلاحي Pondération ويراد به تقييم لغوي لمصطلح ما حسب سلّم محدد من المعايير، منها جودة المصطلح ومدى ملاءمته للمفهوم، وقد يؤدي هذا إلى تقييس المصطلح؛ ويراد بالتقييس الاصطلاحي Normalisation Terminologique في المعنى العام عملية توحيد المصطلحات المتداولة لدى مجموعة معيّنة من الأشخاص، وهي عملية تقوم بمقتضاها هيئة رسمية بتفضيل مصطلح دون سواه، وذلك بعد دراسة الملفات الاصطلاحية التي تمّ إعدادها بدقّة[2]. ويعدل رشاد الحمزاوي عن لفظ التقييس إلى لفظ التنميط، ويقصد به «اختيار شكل أو استعمال أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معيّن،

(قسم اللغة والأدب العربي جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف الجزائر)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس تعتبر شرط كفاية، نظرا إلى أنّ شرط اللزوم متوفر في طرق الوضع ومناهج الترجمة"[٣].

ويضع الحمزاوي للتنميط شروطا-وذلك بعد الاتفاق على سبل الوضع ومناهج الترجمة، وهذه الشروط هي:[٤]

– قوانين وقواعد منسجمة وموحدة، تطبّق على جميع المصطلحات دون استثناء.

– الترقيم، وذلك بإسناد أعداد لكل مصطلح لتمييزه من غيره، كما تميّز الأشياء بجودتها وإتقانها وقيمتها.

– السرعة في الاختيار، مثل السرعة المعتمدة لاختيار مادة مصنّعة دون أخرى.

– تجاوز طرق التوحيد إلى نتائج التنميط؛ لأنّ طرق التوحيد، مهما كان الاتفاق عليها، لا تكفي لضمان التنسيق والاتفاق.

ويعتقد الحمزاوي أنّ منهجية التنميط تعتمد أربعة مبادئ:[٥]

الاطراد أو الشيوع: ويقوم على رواج المصطلح بين مستعمليه من عامة الناس، أو من المتخصصين.

يسر التداول: وهو أن يكون اللفظ سهلا ييسّر التخاطب والتواصل، لذا يستحسن ألا يكون طويلا، أو مركبا من جملة، وألا يكون معقّد الشكل.

الملاءمة: وهي أن يلائم المصطلح المنقول المصطلح الأجنبي، ولا يتداخل مع غيره.

الحوافز: وهي كل ما يحفّز المستعمل على اختيار المصطلح بسهولة، ومن ذلك صيغته البسيطة– تركيبه الصرفي الواضح– الاشتقاق منه– تجنب الطول والغرابة، والحوشي، والنحت الغريب المعقّد.

ويضاف إلى الوعاء المصطلحي السالف الذكر جهاز مفاهيمي مهم يسهم في تيسير الأمر على المصطلحي Terminologue وعلى المؤسسة المصطلحية في أثناء تأدية مهامها، ونذكر من ذلك:[٦]

المخزون المصطلحي Fonds Terminologique:

هو مجموع المصطلحات المتداولة في مختلف الميادين والمعلومات الخاصة بها، والتي تضعها مؤسسة اصطلاحية رهن إشارة المستعمل وعلى ذمته.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

البحث المصطلحاتي الموضوعاتي Terminologie Thématique:

يراد به رصد المصطلحات المستخدمة في الميادين المختصة حسب الموضوعات التي تنتسب إليها.

التحليل الاصطلاحي Analyse Terminologique:

هو تحليل غايته ضبط المفاهيم الخاصة بميدان معيّن ودراسة المصطلحات التي تدلّ عليها في سياقها، وكذلك دراسة العلاقات التي تربط بينها.

المقياس الاصطلاحي Paramètre Terminologique:

يعنى به كل معلومة من شأنها تدقيق نوعية المصطلح ومأتاه ومحتواه وتخدم الجذاذة المصطلحية، كسمات الاستعمال ورموز اللغة والتقييم، والرموز النحوية.

البحث المصطلحي Recherche Terminologique:

يعنى برصد المصطلحات المستخدمة في الميادين المختصة قصد تحضيرها وتقديمها في مرحلة أولى، أي قبل تقييسها، في شكل لفظ يساعد المستعمل على التواصل العلمي بشكل وظيفي.

التقسيم الاصطلاحي Découpage Terminologique:

هو عملية تحديد الوحدات المصطلحية التي يتضمّنها ملفوظ ما.

وقد عرف علم المصطلح في بنيته التكوينية قسمة ثنائية، إذ تفرّع إلى علم مصطلح عام وعلم مصطلح خاص. يتناول علم المصطلح العام طبيعة المفاهيم وخصائص المفاهيم، وعلاقات المفاهيم، ونظم المفاهيم، ووصف المفاهيم (التعريف والشرح)، وطبيعة المصطلحات، ومكوّنات المصطلحات، وعلاقاتها الممكنة واختصارات المصطلحات، والعلامات والرموز، وأنماط الكلمات (المصطلحات) وتوحيد المفاهيم والمصطلحات...أمّا علم المصطلح الخاص فيتضمّن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة، مثل اللغة العربية أو اللغة الفرنسية أو اللغة الألمانية. والتمييز بين علم المصطلح الخاص وعلم المصطلح العام يوازي التمييز بين علم اللغة العام وعلم اللغة الخاص[٧].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من طرائق وضع المصطلح تفعيل التراث العربي:

إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي وعلمية المصطلح يجعلنا نثير قضية بالغة الأهمية أثارت جدلا كبيرا في الوسط المعرفي، وكان لها الانعكاس والأثر الكبيران في بناء المعادل والمكافئ المصطلحي؛ وتتمثل هذه القضية في استثمار التراث العربي بمختلف حقوله ومكوناته المعرفية في وضع مقابل للمصطلح الغربي، هل هو طريق منهجي محتذى يسهم في نقل المفاهيم الغربية بشكل واضح؟ أم هو حجر عثرة يحول دون استقامة الترجمة؟

في الحقيقة، يجد المتأمل في المنجز العربي الحديث والمعاصر أنّ البحوث الوازنة المقدّمة كشفت في نتائجها أنّ الموقف العربي عرف اتجاهين متباينين:

اتجاه يرى في العودة إلى الينابيع العربية القديمة إعاقة للنمو اللغوي وتكريسا للازدواجية اللغوية القائمة بين اللغة المكتوبة والحوارية، وبخاصة في ظل التطور المتسارع الذي يقدّم يوميا ما يزيد عن خمسين ألف لفظة علمية وحضارية؛ ولا غرابة والحال هذه أن نجد من علماء اللغة من يحذّر من أثر ازدواجية أخرى، إذ يقول القنيبي: ((ولا نبالغ إذا قلنا إنّ التلميذ التونسي يعاني من البلبلة المتأتية من ازدواجية اللغتين العربية والفرنسية))[٨].

نتيجة لذلك، ترسخ فكرة حتمية الابتعاد عن استعمال المصطلحات القديمة للتعبير عن مفاهيم جديدة، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثّل المفهوم الجديد، وقد يحدث توهّما نتيجة إسقاطات ظرفية أو ذاتية. وانتهى الأمر بأصحاب هذا الاتجاه إلى تقرير أنّ البحث في الكتب القديمة قد انتهى عهده، وفيه عيوب كثيرة جدا، لأنّ مصطلحات القدماء تقوم على تصورات قُضي عليها من قديم، وإذا أردنا إحياءها من جديد كان الخلط واللّبس[٩].

والحق أننا إذا أمعنا التأمّل في حجج هؤلاء وجدنا فيها نظرا، فنحن لا نعرف إن كانت المصطلحات القديمة قد استعملت كلّها؛ وأمّا قيام المصطلحات القديمة على تصورات قضي عليها من قديم، فما نظن أنّ كل المصطلحات القديمة هي كذلك، ثمّ إنّنا عندما نلتزم مصطلح القدماء فلسنا ملزمين بطريقة فهمهم، ذلك أنّ المصطلحَ هو رمزٌ قبل أي شيء آخر وليس منهجَ بحث وعلم[١٠].

وهذا ما عبّر عنه فيلبر (١٩٨٧) في إطار تصور مستوحى من ووستر (١٩٧٩)،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حين قال إنّ الوحدة الاصطلاحية ((رمز اصطلاحي يمثل مفهوما يحدّد بدوره في مجال معرفي ما))[١١]، ويعد كوكوريك أنّ المفهوم الذي يكوّنه المصطلح عنصر لوضع متصل بدلالة مهنية، ويلاحظ أنّ المصطلح كلمة أو مجموعة كلمات ممعجمة يتم تثبيت معناها عن طريق الحد في إطار نسق منسجم من المفاهيم العلمية والتقنية[١٢].

وينتج عن هذه التحديدات خصائص متعددة تهم الوحدة الاصطلاحية، فهي أوّلا رمز (Symbole) ودليل لغوي، ويمكن أن تكون تعبيرا من قبيل: خطة إدماج المرأة في التنمية، أو مرض جنون البقر، أو رمزا مثل: H2O؛ فاللساني يتفحص مقابلات هذه التعابير في اللغة العامة، ولن يعتني بها اصطلاحيا؛ لأنّها وحدات هامشية لديه، هامشية لأنّها ذات مظهر عبر لساني Translinguistique أي خارج اللغة[١٣].

وعليه فإنّ المصطلح على قيمته وأهميته ليس وحده ما يوضّح النص العلمي، بل إنّ معنى ذلك المصطلح أو مفهومه هو الذي يوضّح ويبيّن، فالمصطلح اسم يرمز إلى المسمّى، لكنّه ليس هو إياه[١٤]، وإن إدراك دلالة المصطلح في سياق النص يقلل من الأثر السلبي لتعدّده؛ يقول جيرار بيتو: ((إنّ المعارف تسير حاليا في طريق الانغلاق الذي يجعلها قصرا على جماعات محصورة من الدارسين، وهؤلاء وحدهم هم الذين يعرفون ماذا تعني، ولا تهمّهم طريقة التعبير إلا قليلا))[١٥].

– وثمة اتجاه ثان يدعو إلى استثمار التراث، والتأصيل بالعودة إليه، فهو يمثل بالنسبة إلى أصحابه الوجه المشرق للعربية وتجربتها الرائدة، ونذكر من أنصار هذا الاتجاه:

محمود فهمي حجازي:

الذي يرى أنّ بعض المصطلحات التي تضمها المعجمات المتخصصة خالفت لسبب أو لآخر ما عرفه التراث اللغوي العربي من مصطلحات، وأغلب الظن أنّ تجنّب المصطلحات التراثية في كثير من الحالات لم يقم على أساس علمي، وضرب لذلك مثالين:[١٦]

الأوّل: كان النحاة قد قسّموا الأسماء المعربة إلى منصرفة وممنوعة من الصرف؛ وتتضح في النوع الأوّل ثلاث علامات إعرابية، وتظهر في النوع الثاني علامتان إعرابيتان، وقد وضع المستشرقون للاسم المنصرف مصطلح Tripote، ولا مبرّر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لإعادة ترجمته إلى العربية بمصطلح ثلاثي إعرابي،كما وضعوا للممنوع من الصرف مصطلح Diptote، ولا داعي لإعادة ترجمته بمصطلح ثنائي الصرف، والصواب أن نستثمر التراث فنقول: المنصرف Tripote، والممنوع من الصرف Diptote.

الثاني: يتعلق بتقسيم المصطلح، ويعدّ من التصنيفات الأساسية في التحليل النحوي؛ فقد استخدم سيبويه مصطلح الكلم عندما صنّف الكلمات إلى اسم وفعل وحرف، وحدّد فرقا أساسيا بين دلالة مصطلح الكلم ومصطلح الكلمة من جانب، ودلالة مصطلح الكلام من الجانب الآخر، ولا يجوز الخلط بينهما، من ثمّ لا يجوز ترجمة Major parts of speech على أنّها أنواع الكلام، والصواب هو باستثمار التراث، فنقول أنواع الكلم؛ قال سيبويه: ((هذا باب علْم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[١٧]، فلم يقل: هذا باب علم ما الكلام، وإنّما: «ما الكلم»، وعلى هذا، يوظّف المصطلح التراثي ويترك لدلالته.

مازن الوعر:

رأى في معرض حديثه عن نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية أنّه لا مندوحة من استثمار المصطلحات العربية التراثية في الترجمة، وبذلك نحقّق شيئين:

الأوّل: أنّنا لم ننقطع عن التراث، بل حاولنا استثماره.

والثاني: أنّنا ننقل المفاهيم اللسانية الغربية على نحو واضح وسليم ومفهوم[١٨].

أحمد محمد قدور:

يدعو إلى ضرورة تكييف المعطيات العلمية والمعرفية الغربية لتتنزل في درسنا منسجمة غير ناشزة، وألمح إلى أنّ فوضى المصطلحات مردّه توهّم بعضهم، وبخاصة العائدين من الدراسة في الخارج، أنّ البداية ينبغي أن تكون من الصفر، وهؤلاء أخطؤوا – من وجهة نظره – مرتين:[١٩]

الأولى: عندما لم يحسبوا للدرس العربي القديم حسابه.

والثانية: عندما تجاهلوا جهود الرواد من أهل الاختصاص خلال نصف قرن من الزمان وادّعوا لأنفسهم السبق.

بنعيسى أزاييط:

يرى في العودة إلى الينابيع الفكرية المرجعية وغيرها الحل الأمثل والضروري

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لتحقيق استقامة الترجمة، ولتشغيل إوالية الوضع والابتكار المصطلح عليهما في ضوء المقاربة بين المقتضيات الإبستمولوجية للمصطلح، والمستلزمات الاصطلاحية المعاصرة، تركيبا وتفكيكا وتنظيرا وممارسة[٢٠] .

محمد محمد يونس علي:

يظهر موقفه من خلال المثال الذي ضربه في مؤلَّفه ((مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب))، ويتعلّق الأمر بمصطلح Pragmatics– Pragmatique، حيث يرى أنّ عددا من اللسانيين العرب يترجمه بالذرائعية حينا، وبالتداولية أو النفعية حينا آخر، وهي ترجمات غير موفقة – في نظره؛ لأنّ هذا المصطلح وهو إغريقي الأصل يفسّره الغربيون بأنّه علم الاستعمال The science of use الذي يتفق تماما مع مباحث الاستعمال المقابلة لما يعرف بالوضع عند علماء أصول الفقه والبلاغيين العرب القدماء[٢١].

مصطفى طاهر الحيادرة:

يفصح عن موقفه بعد ذكر أسباب الاختلاف في الترجمة التي أشار إليها مصطفى غلفان، والمجملة في خمس نقاط:

– اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب، وتوزعهم بين ثقافة فرنسية وإنجليزية وألمانية.

– التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب.

– التطور المستمر للبحث اللساني العالمي، وظهور المزيد من المفاهيم. وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة.

– وجود تراث اصطلاحي نحوي ولغوي عربي، ينهل منه إما لسدّ حاجيات الطلب المتزايد وإما لالتباس الأمور على أصحابها.

– سيادة النزعة الفردية التي تتحول إلى نزعة قطرية في وضع المصطلح العربي المتخصص، وعدم الاكتراث برأي الآخر ولو كان صائبا[٢٢].

ويعقّب مصطفى طاهر الحيادرة على ذلك قائلا: ((إنّ الناظر فيما أجمله هذا الباحث يلحظ أن ثلاث نقاط تقع خارج السيطرة، لكن النقطتين الأخيرتين تتركان في النفس ألما، فبدلا من أن يستغل التراث اللغوي في خدمة المصطلح اللغوي،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نجده يتحوّل إلى عقبة تعيق العمل المصطلحي، وبدلا من تضافر الجهود في خدمة المصطلح نجد التناحر، والتباعد، وسيادة النزعة الفردية، وتغليب الأنا في العلوم المختلفة، ومن ضمنها المصطلح))[٢٣].

علي القاسمي:

أحد أهم رواد الدرس المصطلحي في العصر الحديث، وقد طرق موضوع المصطلح التراثي العربي من جهتي الإهمال والإعمال، وأجاب عن السؤال الذي يطرحه المثقف العربي: لمَ نلجأ إلى التراث في وضع المصطلحات الجديدة؟ أليس من الأسهل توليدها مباشرة دون الرجوع إلى التراث؟ ويرى القاسمي أنّ السائل قد يبدو محقّا في سؤاله ويظهر ما اقترحه لأوّل وهلة نهجا بسيطا من حيث تحقيقه، ولكنّ البساطة الحاليّة لا تُعَدّ سهولة حقيقية إذا ما أدّت إلى تعقيدات لاحقة وتسبّبت في صعوبات بعدية.

فإذا كانت اللغة تتوفّر على مصطلحات في تراثها، وعمدنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها وعملنا على وضع مصطلحات جديدة تعبّر عن ذات المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المصطلحات التراثية، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى إحدى نتيجتين لا مفرّ منهما: إمّا انقطاع تواصل اللغة وانفصام استمراريتها، وإمّا ازدواجيّة مصطلحيّة لا تخدم غرضنا في التعبير الدقيق والتفاهم السريع[٢٤].

ويمكن تلخيص فوائد استخدام المصطلحات التراثية في وقتنا الحاضر في خمس فوائد:

- ربط حاضر اللغة بماضيها.
- توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.
- سلامة المصطلح العربي التراثيّ وسهولته.
- تجنّب مخاطر الاقتراض اللغوي.
- الإسهام في توحيد المصطلح العلميّ العربيّ[٢٥].

وبعد ذلك ذكر القاسمي الوسائل التي تتبعها اللغة العربية في توليد المصطلحات وحصرها في ست، يعنينا منها – في سلم الترتيب– الوسيلة الأولى، وهي استثمار التراث. ولفت انتباهي في سياق البيان المعرفي تعقيبان الأوّل قوله: ((ومن العبث

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إضاعة الوقت في وضع مصطلحات جديدة لهذه المفاهيم، كما أنّ من الأفضل استخدام المصطلحات ذاتها – أي التراثية- من أجل استمرارية العربية ووصل حاضرها بماضيها)[٢٦]، والثاني قوله في مبحث «إغفال التراث العلمي العربي»: ((المصطلحات العربية -يقصد التراثية- ليست معروفة للباحثين المعاصرين، وذلك لأسباب كثيرة، منها الانقطاع بين التراث والمعاصرة، ومنها أنّ معظم كتب التراث مازالت مخطوطة ولم تنشر وليست متوفرة في المكتبات العامة، وحتى لو نشرت فإنّ علماءنا الشباب يفضلون الرجوع إلى المصادر الحديثة))[٢٧].

الشاهد البوشيخي:

اقترح منهجية شاملة للاستفادة من التراث العربيّ المخطوط في توليد المصطلحات العلمية، وأجمل الخطوات المنهجية في الآتي:

الفهرسة: وضع معجم مفهرس للمخطوطات المطبوعة، وآخر للمخطوطات التي لم تطبع.

التصوير: تصوير جميع المخطوطات التي يشتمل عليها المعجم المفهرس.

التخزين: حفظ ما صُوّر من مخطوطات بأحدث تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها حاسوبيا.

التصنيف: أي تصنيف المخطوطات المُصوّرة موضوعيا وزمانيّا ومكانيّا.

التوثيق: التثبت من صحة المخطوط ونسبته إلى مؤلّفه.

التحقيق: التأكّد من صحة المتن اللغويّ للمخطوط.

التكشيف: إعداد كشافات لمحتويات المخطوطات.

النشر: نشر المخطوطات ورقيّا وإلكترونيّا.

وبعد ذلك نحتاج إلى الإعداد العلميّ الشامل للمصطلحات التراثيّة، ويتمّ ذلك عبر الخطوات التالية:

الفهرسة: إعداد معجم مفهرس للمصطلحات في كلّ تخصّص من تخصّصات التراث.

التصنيف: تقسيم المصطلحات حسب مجالها العلميّ.

التعريف: تعريف المصطلحات غير المعرّفة، تعريفا لغويّا واصطلاحيّا.

التخزين: حفظ المصطلحات المعرّفة بالحاسوب.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

النشر: إصدار المصطلحات المعرّفة ورقيّا وإلكترونيّا للاستفادة منها في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة[٢٨].

في الحقيقة، لم تكن الدعوة إلى استثمار التراث في الترجمة حكرا على عدد من أعلام الوطن العربي بل ألفينا بعض المستشرقين يجهدون في متابعة ما وضعه القدماء من مصطلحات قصد توظيفها في دراساتهم،كما هي الحال مع هنري فليش، فقد وصف عبد الصبور شاهين جهوده بقوله: ((لم يشأ أن يلقى بتهمة التقصير جزافا بحق القدماء، بل شرع ينقّب في ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات، واقتضاه ذلك أن يبذل جهدا جيدا في التعرف إلى مفاهيمهم، مستهدفا أن يثبت للمحدثين أنّ علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضاياهم، بل واجهوها مواجهة علمية، ووضعوا لها ألقابها الصالحة للمفاهيم الحديثة))[٢٩] .

وبناء على ذلك، يضيف شاهين: ((إذا كان المستشرقون يبذلون هذه الجهود في سبيل لغة غير لغتهم، فمن الأجدر أن تتوجه جهود الباحثين إلى متابعة ما قدمه السلف من علمائنا، والاتكاء عليه في توفير ما يمكن أن يعيننا على حل هذا المشكل))[٣٠]، وإذا تعذّر الأمر في عدد من المصطلحات جاز الاجتهاد المؤسّس.

وينبغي أن يعلم أنّنا إذ نؤكّد ضرورة استثمار التراث العربي – ما أمكن ذلك– في الفعل الترجمي وبناء المكافئ، ننبّه في الآن نفسه إلى ضرورة الحذر عند التعاطي مع هذه المصطلحات فقد كان برجشتراسر مدركا للفروق بين مصطلحات تراثية والمصطلحات الحديثة، ولم يكن يُفِيد من المصطلح التراثي إلا عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي.

وعلى ذلك، فإنّ من المؤاخذات التي سجّلت على القرمادي وغيره المبالغة في الإفادة من المصطلحات التراثية على نحو يجعل القارئ يخلط بين مفهومين مختلفين، فكلمة «حرف» دالة في التراث على الرمز المكتوب والصوت المنطوق، فجعلها القرمادي ترجمة لكلمة Consonne في مقابل الحركة Voyelle، ومثل هذا اللبس قائم أيضا عند استعمال كلمة إدغام[٣١]. فدلالتها في التراث تجعلها للتعبير عن تغيّر صوتي ينتج عن صوت مشدّد مثل: اتّضح، اتّصل، أمّا مصطلح Assimilation فلا يقتصر على ما سبق، ولكنه يفيد تحوّل صوتين مختلفين نسبيا إلى صوتين متقاربين نسبيا أو متماثلين، مثل تحوّل الصيغة القياسية المفترضة «ازتهر» إلى ازدهر، وهذا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التغيّر لم يصفه النحاة العرب بأنّه إدغام، ولكنه مما يعبّر عنه بالتماثل أو المماثلة، ولهذا لا يجوز خلط مفهومين مختلفين في مصطلح واحد[٣٢].

العمل التطبيقي:

سنحاول في هذا الموضع ترجمة عدد من المصطلحات التداولية باستثمار التراث العربي، مع وضع أرضية معرفية نبيّن فيها دلالة المصطلح في السياقين الغربي والعربي.

١ – Présupposition : ترجم في عدد من المعجمات المتخصصة كالآتي:

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ دومينيك مانغونو/ تر:محمد يحياتن	معجم المصطلحات الألسنية د.مبارك مبارك قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي	معجم المصطلحات اللسانية / عبد القادر الفاسي الفهري
Présupposition لزوم(٣٣)	Présupposé الافتراض المسبق[٣٤]	Présupposition – تضمين، افتراض[٣٥] – افتراض[٣٦]	Présupposition تضمّن[٣٧]

وترجم لدى عدد من المتخصصين كالآتي:

صلاح إسماعيل	صابر الحباشة	سيف الدين دغفوس / ومحمد الشيباني	عبد القادر قنيني
اقتضاء[٣٨]	Présupposé مقتضى[٣٩]	Présupposition اقتضاء[٤٠]	Présupposition اقتضاء[٤١]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الترجمة الملائمة: الاقتضاء.

الأساس المعرفي للمصطلح:

ذهب آن روبول و جاك موشلار Anne Reboul – Jacques Moeschler إلى أنّ المسألة اللسانية التي كانت وراء تطوّر التداولية المندمجة هي الاقتضاء، وقد عرّفاه بأنّه ((المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفية غير صريحة))[٤٢]، ومثّلا له بعبارة «كفّ زيد عن ضرب زوجته»، التي تحيل بصريح العبارة على أنّ زيدا لا يضرب زوجته الآن (وهذا هو المحتوى المقرّر أو الإخبار)، كما أنّها تحيل بكيفية غير صريحة على أنّ زيدا ضرب زوجته فيما مضى (وهذا هو الاقتضاء)[٤٣].

وقد قدّم أوزوالد ديكرو Oswald Ducrot في أثناء مناقشته العلمية لمضامين التداولية تعريفا تداوليا مندمجا للاقتضاء، فليس الاقتضاء عنده ((هو ما يضمن استمرار الخطاب وحسب، بل إنّ القائل وهو ينتج عملا متضمّنا في القول إخباريا مثل «ملك فرنسا حكيم» ينجز بصفة ثانوية عملا متضمّنا في القول اقتضائيا؛ أي عملا مقنّنا اصطلاحيا في اللغة))[٤٤]، وأظهرت هذه التحليلات نتيجة مهمّة تتمثّل في انصراف اللسانيين آليا إلى وصف الأفعال التي قيل إنّها اقتضائية، ونقصد بذلك الأفعال التي تولّد نتائج أو تستلزمها، كما نجد سعيا دؤوبا من قبل الألسنيين نحو جرد للعبارات والتراكيب التي تولّد مثل هذه النتائج.

وقد استطاعت مقاربات ديكرو المنطقية – والتي هي في الحقيقة مستمدّة من آراء فريجه Frege وراسل Russell الفلسفية الاهتداء والنفاذ بوعي إلى مسألة الاقتضاء بعدّه آلية تداولية، لكن هذا الاهتداء كان عَقِبَ جدل رحب؛ ذلك أنّ الفكر اللساني تنازع في كون الاقتضاء يمثّل شرطا للمحتوى (الدلالة)، أم إنّه يمثّل شرطا للاستعمال (التداولية)، أي أننا إذا عرّفنا الاقتضاء بأنّه شرط للمحتوى، فهذا يصرف الذهن إلى اعتبار الاقتضاءات محتويات لا تحتكم في تحديدها إلى مبدأ صدق الجملة أو كذبها، فإذا قرّر بيار أنّ "ملك فرنسا حكيم"، فإنّ جملته تقتضي أنّه يوجد "ملك لفرنسا"، وسواء أكانت هذه الجملة صادقة أم كاذبة فإنّه بالإمكان أن نتبيّن أنّ اقتضاءها صادق دائما، وذلك لأسباب تعود إلى التماسك المنطقي cohérence [٤٥].

أمّا المدافعون عن اعتبار الاقتضاء شرطا للاستعمال، فيرون أنّ كلّ جملة نتلفّظ بها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويكون اقتضاؤها كاذبا هي جملة لا معنى لها؛ أي لا يمكن وصفها بأنّها صادقة أو كاذبة؛ ومن تمّ خلص آن روبول وجاك موشلار إلى أنّ الموقف التداولي بالرغم من أنّه لم يقدّم حلا لمسألة الاقتضاء أكثر إقناعا من الموقف المنطقي، فإنه مع ذلك سجّل نجاحا كبيرا لأنّه جعل من الاقتضاء مسألة تداولية، ((فالاقتضاء هو ما ينبغي قبوله في التواصل حتّى يتسنّى للمخاطبين أن يتفاهموا))[٤٦].

ومن الذين استطاعوا منح الاقتضاء المفهوم نفسه المراد للأصوليين العرب المنظّر اللساني جرايس، فقد عرّفه بأنّه «شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية»[٤٧]، ويلتقي هذا التعريف بل يتناص كليّة مع التعريف الذي قدّمه علماء الأصول، ويمكن إدراك ذلك جيّدا من خلال المقاربة الواردة في الجدول الآتي:

الدبّوسي	جرايس	جاك موشلار وآن روبول
الاقتضاء: «زيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها، فاقتضاها النص ليتحقّق معناه ولا يلغو»(٤٨).	الاقتضاء: شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية.	الاقتضاء: المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفيّة غير صريحة.

٢- Le sous entendu

قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي	معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب مانغونو / تر:محمد يحياتن	- التداولية / فيليب بلانشيه / تر:صابر الحباشة - معجم المصطلحات الألسنية د. مبارك مبارك	لسانيات التلفّظ وتداولية الخطاب/ ذهبية حمو الحاج	- معجم المصطلحات اللسانية / عبد القادر الفاسي الفهري. -المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري / عز الدين الحاج

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Le sous entendu مقدّر [٤٩]	Le sous entendu القول المضمر [٥٠]	Le sous entendu مضمر [٥١] مضمر، مقدّر [٥٢]	Le sous entendu قول مضمر [٥٣]	Le sous entendu المفهوم [٥٤]

الترجمة الملائمة: المفهوم.

الأساس المعرفي للمصطلح:

يراد بالمفهوم في المدوّنة الأصولية العربية فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده[٥٥]، كفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من قوله تعالى:«ولا تقل لهما أفّ»[٥٦]، وأبدى الأصوليون في مورد الكلام عن قيمته اللسانية الإقحام الضمني لعنصر السياق على اعتبار أنّه عماد وسيرورة إنتاج المعنى.

وعند التعريج على مقترحات الفكر اللساني الحديث والمعاصر نجد إسهامات أخرى استطاع بعضها أن يتناص مع ما قدّمه الأصوليون وبعضها الآخر أن ينزاح، فديكرو – وهو أحد التداوليين والمناطقة– يصرّ على أن المفهوم Le sous entendu ذو طبيعة غير لسانية De nature extra linguistique بخلاف المقتضى Le présupposé الذي يعتبره عنصرا لسانيا صرفا[٥٧].

وفي هذا التوجّه الفكري إلحاح على أنّ إدراك المفهوم مرتبط بإدراج العناصر غير اللسانية التي من قبيل مقتضيات الحال، وهذا يسمح بفهم القصد المستتر وراء الملفوظ، وقد سبق تأكيد أنّ البناء التركيبي بمعزل عن السياق غير كاف ولا مجد لتجلية المفهوم، في حين أن السلوك نفسه كفيل بإدراك المقتضى.

وهذا بخلاف ما تمّ تقريره في المدوّنة الأصولية حيث نجد تأكيدا على الخاصية التخاطبية للاقتضاء، فإدراكه انطلاقا من المنطوق اللساني غير ممكن البتة، بل المخاطَب ملزم بإدراج لفظ لساني أو أكثر لفهم خطاب المتكلم، لأنّ الاقتضاء في نظرهم يحمل معنى غير مقول أو معلن عنه على المستوى التركيبي والمعجمي؛ أي أن الخطاب في صورته المنظومة يستتر خلفه المقصود.

ثمّ إنّ المفهوم عند ديكرو هو ما يمكننا من قول شيء دون أن نقوله أو أن نكون قد قلناه، فهناك مساحة مقصودة يجب أن يغطّيها المتلقي بصفاء ذهن واستيعاب شامل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

سواء أكان مكتسبا أم فطريا لصور الخطاب الملفوظ الصادرة من المتلفّظ، والهدف من ذلك تجنّب اللحن الدلالي Agrammaticalité du sens الذي قد يصحب التواصل الكائن بين الباث والمتقبل[٥٨]

يأتي هذا التوجّه تأكيدا لحقيقة لا محيد عنها ترى أنّ المفهوم إحدى ضرورات المتقبّل المأمور والمطالب بسحبها وتصورها دون زلل ولا عوز استنادا إلى سيرورة خطابية Enchaînement discursive وبانتحاء نمط الاستدلال Une espèce de raisonnement[٥٩]، مع العلم أنّ السيرورة الخطابية ممّا يعين على اكتشافها وتأويلها السياق وحيثيات القول وعناصر أخرى تعتري الملفوظ.

بناء على هذا يمكن أن نخلص إلى أنّ الملفوظ يفقد اللغة وظيفتها السجالية Fonction Polémique بشرط إذا تمّ إقصاء السياق وإهماله[٦٠]، مع ضرورة الإلماح إلى أنّ هذه الوظيفة عِمادها وذروة سنامها المفهوم، لأنّه كاشف ومبيّن لها، في حين أننا – بحسب ديكرو– ندرك المقتضى، باعتباره مركوزا في البنية اللسانية والوحدة المعجمية للكلام، دون الحاجة إلى إعمال السياق، ممّا يجعله أقرب إلى الاقتضاء في الدرس الأصولي.

من تمّ يتبدّى أنّ المفهوم الذي يهبه ديكرو للاقتضاء هو المفهوم ذاته الذي يقدّمه علماء الأصول على اعتبار أنّه مدرك دون وساطة السياق، أمّا المفهوم بالمعنى الذي أراده ديكرو فهو قريب ويوازي مبدأ ثابتا في الدرس الأصولي، يسمّى المفهوم بقسميه الموافق والمخالف.

ولئن تمّ التأكيد عند من تبصّر التصوّر الأصولي للمعنى على تجذّر منطق اختلاف وجهات النظر وثبت الوعي بالدلالات الطارئة والحافة للركن الضارب في أبحاثهم –وأقصد بذلك المصطلح اللساني– فإنّ المنحى المعرفي الآني قد عرف السلوك نفسه أو اقتفى الطريق ذاته، ودليل ذلك ما طرحته اللسانية الفرنسية أوريكيوني Orechioni C.K التي أبدت بصريح العبارة اختلافها في نقاط حسّاسة مع ديكرو.

فقد عدّت المفهوم حدثا لغويا Acte de langage –في حين اعتبره ديكرو حدثا كلاميا Acte de parole اعتقادا منها أنّ الملفوظ وحده خارج وضعيات التخاطب قادر على إخراج المفهوم[٦١]، في الوقت الذي أكّد فيه ديكرو – فيما عرضناه آنفا– انتماءه إلى حقل الحدث الكلامي Acte de parole لأنّ فهمه وإدراكه مرتبط بعناصر غير

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لسانية Les éléments extras linguistiques كالسياق.

واختلافها مع ديكرو شبيه بالاختلاف بين ابن حزم الأندلسي وباقي الأصوليين في التراث الإسلامي حول حجّية المفهوم بشقيه الموافق والمخالف، حيث سلك ابن حزم مسلكا مخالفا لما عليه جمهور الأصوليين، حين أنكر المفهوم كلية قناعة منه بـ ((أنّه لا يدلّ شيء مذكور على شيء لم يُذكر، وإنّ الذي لم يُذكر في هذا النص فإنّما ننتظر فيه نصّا آخر))[٦٢].

وزاد الأمر تأكيدا بقوله: ((إنّ الخطاب لا يُفهم منه إلّا ما قضى لفظُه فقط، وإنّ لكل قضيّة حكم اسمها فقط، وما عداه فغير محكوم له لا بوِفاقها ولا بخلافِها))[٦٣]. من الواضح أنّ ابن حزم الأندلسي لا يؤمن بما وراء الخطاب من دلالات غير ملفوظة، وعدم إيمانه نابع من شعوره الشديد أنّ المتكلّم بإمكانه إبانة ذلك من خلال خطاب آخر، ومتى ما تمكّن ذلك فالبحث من وراء أبنية اللفظ غير مجد ولا مستساغ.

ولابدّ في نظره من الاكتفاء بما ينصّ عليه اللفظ دون تبحّر في الظلال الهامشية، لأنّ هذا التبحّر يستند إلى عناصر تخاطبية غير مسلّم بها، لكونها مضطربة ومتناقضة عند انفتاحها على مختلف الخطابات. يقول في سياق حديثه عن مفهوم المخالفة: ((لو كان قولكم حقّا إنّ الشيء إذا عُلّق بصفة ما دلّ على أنّ ما عداه بخلافه – لكان قول القائل: مات زيد كذبا؛ لأنّه كان يوجب على حكمهم أنّ غير زيد لم يمت وكذلك زيد كاتب، وكذلك محمد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إذا كان ذلك يوجب ألّا يكون غيره رسول الله))[٦٤]، ثمّ آل البحث عنده إلى النتيجة الآتية: ((لو عمل بمفهوم المخالفة لهذه النصوص لأدّى ذلك إلى معان فاسدة تتناقض مع قواعد الشريعة ومقرّراتها الثابتة))[٦٥].

وفي العموم فإن ما تمّ ملامسته من تصوّر ديكرو وأريكيوني – بغض النظر عن الاختلاف الحاصل في المفاهيم الأساسية – إنما هي تصوّرات عامة لا تكفل بمفردها قراءة الخطاب، وهذا ما يجعل المقاربة الأصولية في مجال تحرير المعنى أنضج من المقاربة اللسانية الحديثة وأبعد عن الاختلاف، لا في التقسيم وإنّما في وظيفة المبادئ أو العناصر المقترحة، فهناك نجد دائما تفريقا بين ما يتمّ إدراكه بواسطة السياق وبين ما لا حاجة إلى السياق لإدراكه، كما نجد دائما عرضا تفصيليا يتمّ فيه إبراز المساحة الدلالية التي يتحرّك فيها كل مصطلح حتّى تلك التي نظن أنّها بمعنى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

واحد، كالمنطوق غير الصريح والمفهوم والاقتضاء والتنبيه، ممّا هو مقرّر في علم أصول الفقه. أمّا ما تبنّاه ابن حزم فراجع إلى فكرة رئيسة في منظومته المعرفية مفادُها عدم إيمانه بالقياس، وسعيه الدائب إلى توطينها وتطبيقها على كل ما له صلة بها بما في ذلك المفهوم.

وقد أفضى هذا الإنباء الفكري والمعتقد الظاهري إلى عدم الإقرار بالدلالات المخبوءة، المشعر بها في الحقيقة ليس فقط من الخطاب الشرعي وإنّما حتّى من الخطابات المتداولة في البيئة العادية للمتكلمين، لذلك نلمس اتفاقا بين جمهور الأصوليين على عدّ المفهوم أحد المسوّغات التخاطبية الكفيلة بإبراز المعنى المقصود؛ وقد دفعهم هذا الأمر إلى نقد تصوّر ابن حزم وهدمه، وبخاصة تلك الفكرة التي أعلن فيها أنّ انفتاح المفهوم عند الممارسة الإجرائية والعملية يفضي إلى دلالات خاطئة. وكان هذا التوجّه محط نكير جمهور الأصوليين، ذلك أنّهم لم يفتحوا المجال الإجرائي للمفهوم كليّة، بل أحاطوه بضوابط وشروط متى ما توفّرت جاز صرف الذهن إلى ما وراء البناء الصوري للألفاظ من دلالات مسكوت عنها وغير مقولة ومعلنة على مستوى الخطاب المنطوق.

وقد تتضح المقاربة من خلال الجدول الآتي:

المفهوم عند الأصوليين (ابن الحاجب وغيره)	المفهوم عند ديكرو	المقاربة
المفهوم «ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق»[٦٦].	«المفهوم هو ما يمكننا من قول شيء دون أن يقوله أو يكون قد قاله»[٦٧].	المفهوم هو ما يمكننا من قول شيء = ما دلّ عليه اللفظ. دون أن يقوله أو يكون قد قاله= لا في محل النطق.

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أنّ ترجمة بعضهم لـ مصطلح concept بـ المفهوم[٦٨]، تعدّ ترجمة غير موفقة، والصحيح أن يترجم بـ: التصوّر. فبعد الموازنة بين دلالة المصطلح في الدرس اللساني الحديث ودلالته في الدرس المنطقي في التراث العربي، تبيّن أنّ هناك اتفاقا في الحدّ – وإن اختلفت الألفاظ، ولا مشاحة في ذلك،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لأنّ العبرة بالمعنى. فالتصور عند المحدثين يراد به كل تمثيل رمزي ذو طبيعة لفظية له دلالة عامة توائم شيئا موجودا أو متصورا[٦٩]؛ والتصور عند القدماء هو حصول صورة الشيء في العقل، ويطلق ويراد به الأمر المقصود[٧٠] .

وعند إمعان النظر في الكتابات العربية الحديثة، تجد أكثر مما سلف ذكره، ومثال ذلك تعقيب صابر الحباشة على صاحب كتاب الحجاج في القرآن الكريم بجعله المفهوم مقابلا لكّل من notiong concept و sous-entendu. وهذا تحميل للفظة نفسها (مفهوم) أكثر من دلالة اصطلاحية ضمن العمل نفسه، وكان يحسن بالباحث أن يتجنّب هذا الاشتراك، عبر توليد مصطلح بديل واحد[٧١].

٣- Performatifs- Constatifs:

قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي	المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	التداولية / فيليب بلانشيه/ تر:صابر الحباشة	التداولية اليوم/ تر:سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني	القراءة في الخطاب الأصولي / يحي رمضان
Performatifs-Constatifs مناجز تقريريّ[٧٢]	Performatifs-Constatifs إنجازي تقريري[٧٣]	Performatifs-Constatifs إنشائي/ إنجازي تسجيلي[٧٤]	Performatifs-Constatifs القول الإنشائي القول الوصفي[٧٥]	Performatifs-Constatifs الإنشاء الخبر[٧٦]

الترجمة الملائمة: الخبر والإنشاء.

الأساس المعرفي – الإبستمولوجي- للمصطلحين:

اعتبر الإسنوي- من علماء الأصول- الكلام كيانا مؤلّفا من «خبر وإنشاء» فقط[٧٧]، وهو تقسيم تجمعه قواسم مشتركة مع التصنيف الثنائي للكلام الذي انتهى إليه أوستن J.Austin صاحب نظرية أفعال الكلام. يميّز أوستن بين نوعين من الأفعال، الأفعال الإنشائية Performatifs، والأفعال الخبرية[٧٨] Constatifs، حيث تتميّز الأخيرة باحتمالها للصدق والكذب، ((هي أخبار تتمثل مهمتها في وصف الظواهر والمسارات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أو حالة الأشياء في الكون، ولهذه الأقوال (أو القضايا التي تعبّر عنها) خاصية تتمثل في كونها يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة))[٧٩]. أما الأولى – الإنشائية– فتختلف عنها، لأنّها توظّف لإنجاز فعل ما، وليس لأجل أن تقول شيئا ما يوصف بأنّه صادق أو كاذب[٨٠]؛ فعندما يقول شخص ما: ((أنكحك إحدى بناتي)) فهو في حال إنجاز فعل وليس في حال إخبار، لذلك نجد جون ليونز John Lyons يؤكّد أنّ هذه الأقوال – الإنشائية– ((ليس لها قيمة الحقيقة، إذ نستعملها لنصنع شيئا ما، لا لنقول إنّ شيئا ما صادق أو كاذب))[٨١].

وعلى الرغم من اختلاف الأرضية المعرفية لكل تصنيف سواء الأصولي أم اللساني – التداولي الحديث– فإنّ هذا لم يمنع من وجود نقاط ائتلاف تجمع التصنيفين معا، بل لاحظنا أنّ الائتلاف تعدّى السجلّ الاصطلاحي (الاتفاق في الأسماء: الخبر والإنشاء) إلى السجلّ الإفهامي (المراد من كل مصطلح). ويمكن أن نتبيّن ذلك من خلال التصورين الآتيين:

تصوّر الإسنوي:

يقول الإسنوي : ((والفرق بين الإنشاء والخبر من وجوه:

– **أحدها**: أنّ الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب، بخلاف الخبر.

– **الثاني**: أنّ الإنشاء لا يكون معناه إلّا مقارنا للفظ، بخلاف الخبر، فقد يتقدم وقد يتأخر.

– **الثالث**: الإنشاء هو الكلام الذي ليس له متعلق خارجي يتعلّق الحكم النفساني به بالمطابقة، وعدم المطابقة؛ بخلاف الخبر.

– **الرابع**: الإنشاء سبب لثبوت متعلقه، وأما الخبر فمُظهر له))[٨٢] .

تصوّر جاك موشلار Jacque Moeschler:

يقول موشلار: ((يحصل تمييز الملفوظات الإنشائية (الإنجازية) عن الخبرية بما يأتي:

- إنّها غير قائمة على ثنائية الصدق والكذب...
- لا تنسب أو تعزى لنشاط القول، ولكن للفعل (تنجز فعلا).
- إنجاز هذا الفعل هو وظيفة عملية التلفظ «الفعل هو نتاج القول»))[٨٣]. ويمكن توضيح المقاربة من خلال الجدول الآتي:[٨٤]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإسنوي	موشلار
١- الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الخبر. ٢- ليس له متعلق خارجي يتعلق الحكم النفساني به بالمطابقة أو عدم المطابقة بخلاف الخبر.	١- الأفعال الإنشائية لا تقيم بمصطلحي الصدق والكذب بخلاف الخبر.
٣- الإنشاء سبب لثبوت متعلّقه بخلاف الخبر الذي هو مظهر له. ٤- معناه لا يكون إلا مقارنا للفظ، بخلاف الخبر فإنّ معناه قد يتقدم عليه أو يتأخر.	٢- لا علاقة لها بالقول ولكن بالفعل (تنجز فعلا). ٣- إنجاز هذا الفعل هو وظيفة لعملية التلفظ (الفعل إذن هو منتج بواسطة القول).

٤- Implicature:

من المصطلحات التداولية التي ترجمت بعدة ترجمات ،نذكر منها:

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ مانغونو / تر:محمد يحياتن	- معجم المصطلحات اللسانية / الفهري - قاموس اللسانيات/ المسدي	نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس/ صلاح إسماعيل
Implication ملازمة[٨٥]	Implicite الضمني[٨٦]	Implicature استلزام[٨٧] Implication استلزام[٨٨]	Implicature الاقتضاء[٨٩]

الترجمة الملائمة:

اللازم ،وهي ترجمة تدنو من مصطلح اللازم المقرّر في مدوّنات علماء المنطق والأصول،ولعل التقارب يدرك من خلال الجدول الآتي:

Implicature- اللازم	اللازم لدى علماء المنطق
علاقة منطقية تجمع بين قضيتين، فحين تكون أولاهما صحيحة فإنّ الثانية ستكون كذلك بالضرورة.	هو ما لا يمكن انفكاكه عن الملزوم، وهو الذي يلزم من تصوره تصور ملزومه٩٠ (العطار،د ط: ١/ ٣١٣).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

– ويمكن قبول ترجمة المصطلح Implicature بالاستلزام أو الالتزام استنادا إلى دلالة الالتزام المقررة في المبحثين الأصولي والمنطقي.

وفي الجملة نخلص إلى الآتي:

– إنّ توظيف التراث المصطلحي العربي في الترجمة يظل محدودا، لم يفد منه إلّا عدد قليل من المتخصّصين الذين انفتحوا على ثقافة العصر بعد أن كان لهم سعة اطلاع في مادة التراث فيما له صلة بتخصصهم.

– ينبغي أن يعلم أنّه إذ نؤكّد ضرورة استثمار التراث العربي– ما أمكن إلى ذلك – في الفعل الترجمي وبناء المكافئ، ننبّه في الآن نفسه إلى ضرورة الحذر عند التعاطي مع هذه المصطلحات، فقد كان برجشتراسر مدركا للفروق بين مصطلحات تراثية والمصطلحات الحديثة ولم يكن يفيد من المصطلح التراثي إلا عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي.

– نلفي اختلافا كبيرا بين أصحاب المعجمات المتخصصة في ترجمة المصطلح الواحد، نحو مصطلح Présupposition الذي تُرجم:

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	ومعجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ دومينيك مانغونو/ تر:محمد يحياتن	ومعجم المصطلحات الألسنية د.مبارك مبارك قاموس اللسانيات / عبد السلام المسدي	ومعجم المصطلحات اللسانية/ عبد القادر الفاسي الفهري
بـ اللزوم	بـ:الافتراض المسبق	– تضمين،افتراض –افتراض	تضمّن

على حين نجد عددا من المتخصصين في ترجمة المؤلفات التداولية قد أجمعوا على مكافئ عربيّ واحد هو الاقتضاء.

صلاح إسماعيل	صابر الحباشة	سيف الدين دغفوس / ومحمد الشيباني	عبد القادر قنيني

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اقتضاء	Présupposé مقتضى	Présupposition اقتضاء	Présupposition اقتضاء

فلم لا يستعين أصحاب المعجمات اللسانية المتخصصة بهذا الإجماع - الذي وافق التراث- والذي يطال عددا كبيرا من المصطلحات؟

– ندعو إلى تطبيق المقترح الذي تقدّم به الشاهد البوشيخي، وفي هذا الاقتراح منهجية شاملة للاستفادة من التراث العربيّ المخطوط في توليد المصطلحات العلمية، من خلال السير على مرحلتين: نتبع في المرحلة الأولى خطوات منهجية فاعلة، من فهرسة المخطوطات وتصويرها وتخزينها ثم تصنيفها وتوثيقها وتحقيقها ونشرها؛ ونقوم في المرحلة الثانية بإعداد علمي شامل للمصطلحات التراثيّة، بدءا من الفهرسة والتصنيف ثمّ التعريف والتخزين وأخيرا النشر عن طريق إصدار المصطلحات المعرّفة ورقيّا وإلكترونيّا للاستفادة منها في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة.

– أخيرا، وإذا ما عجزنا عن إيجاد البديل التراثي، نلجأ إلى الوسائل الأخرى المتفق عليها في وضع المصطلح من: الاشتقاق، والمجاز، والترجمة، والتعريب، والنحت.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المصادر والمراجع:

الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي. بيروت: المكتب الإسلامي ط٢ ، (١٤٠٢)

آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني . بيروت: دار الطليعة، (١٩٩٨)..

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام. بيروت: دار الكتب العلمية، (د ت ط).

ابن عبد الشكور، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه. يتضمنه كتاب المستصفى للغزالي بيروت: دار الكتب العلمية.

الإيجي، مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية.

الباجي، أبو الوليد، المنهاج في ترتيب الحجاج.تح: عبد المجيد تركي. دار الغرب الإسلامي. ط٢، (١٩٨٧).

البخاري، عبد العزيز، كشف الأسرار. مصورة عن طبعة شركة الصحافة العثمانية (١٣٩٤).

بنعيسى، أزاييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج. المغرب: شركة الطباعة مكناس (٢٠٠٨).

البوشيخي، الشاهد، «مقترحات في منهجية الاستفادة من كتب التراث في وضع المصطلحات». مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٧٥، (٢٠٠٠).

التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تح: علي دحرج. تقديم وإشراف رفيق العجم. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، (١٩٩٦).

جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول. تحـ:شعبان محمد إسماعيل. بيروت: دار ابن حزم (١٩٩٩).

حامد القنيبي، «انتقاء الألفاظ والاتفاق على مقاييس»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد٤٥، (١٩٣٣)

الحباشة، صابر، قراءة نقدية في «الحجاج» في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية. مجلة بلاغات، العدد٠٩، المغرب: المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير (٢٠٠٩).

الحباشة، صابر، لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية. سورية: دار الحوار، ط١، (٢٠١٠).

حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر: دار غريب للطباعة (١٩٩٥).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الحيادرة، مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي. الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، (٢٠٠٣).

خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل. ط١، الأردن: عالم الكتب الحديث (٢٠١١).

خسارة، ممدوح محمد، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية. دمشق: دار الفكر (٢٠٠٨).

خسارة، ممدوح محمد، التعريب والتنمية اللغوية. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ط١، (١٩٩٤).

دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. تر:محمد يحياتن. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ (٢٠٠٨).

ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل (٢٠٠٧).

رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دمشق: دار الفكر (٢٠١٠).

سيبويه، الكتاب. تح: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣ (١٩٨٨).

سيرفوني، جان، الملفوظية. تر: قاسم المقداد. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب (١٩٩٨).

صلاح، إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، القاهرة: الدار المصرية السعودية (٢٠٠٥).

عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل،ع٢، (٢٠٠٧).

العطار، الحاشية على شرح جلال الدين المحلي، دار الكتب العلمية، بيروت.

غلفان، مصطفى، «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلح لأي لسانيات»، مجلة اللسان العربي، ع٤٦، (١٩٩٨).

الفاسي الفهري، عبد القادر، معجم المصطلحات اللسانية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١ (٢٠٠٩).

الفاسي الفهري، عبد القادر، «المصطلح اللساني» ،مجلة اللسان العربي، الرباط ، مجلد٢٣، (١٩٨٣).

فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر:عبد القادر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قنيني. المغرب وبيروت: إفريقيا الشرق (٢٠٠٠).

فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان. تر: صابر الحباشة. سورية: دار الحوار، ط١، (٢٠٠٧).

القاسمي، علي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح. العراق: دائرة الشئون الثقافية (١٩٨٥).

القاسمي، علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون (٢٠٠٨).

قدور، أحمد، مبادئ اللسانيات، دمشق: دار الفكر (١٩٩٩).

كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، تع: صالح القرمادي. تونس: نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٦٦).

مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت: دار الفكر اللبناني ،ط١ (١٩٩٥).

محمد حسن، عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي (١٩٩٠).

المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب (١٩٨٤).

مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية إنجليزي- فرنسي- عربي، سلسلة المعاجم الموحدة رقم:٠١، الدار البيضاء: طبعة النجاح الجديد (٢٠٠٢).

هنري فليش، العربية الفصحى، تع:عبد الصبور شاهين. بيروت: دار المشرق، ط٢ (١٩٨٣).

الوعر، مازن، «تشومسكي»، مجلة الموقف الأدبي، العددان ٢١٢-٢١٣ (١٩٨٩).

يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الاستراتيجية والإجراء، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١ (٢٠٠٧).

يونس علي، محمد محمد، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١ (٢٠٠٤).

J. Moeschler, Argumentation et conversation pour une analyse pragmatique du discours, (1985). Hatier-Credif.

J.L. Austin, Quand dire c'est Faire, Trad. par Gilles Lane, (1970). Seuil.

O. Ducrot, Le dire et le dit, (1984). Ed, Minuit.

Orechioni C.K, L implicite (1986). Ed, Armand Colin, Paris.

٣٣ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية إنجليزي-فرنسي- عربي سلسلة المعاجم الموحدة رقم:٠١، الدار البيضاء: طبعة النجاح الجديد، (٢٠٠٢)، ص١١٨.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣٤ – دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر:محمد يحياتن، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، (٢٠٠٨)، ص١٠٥.

٣٥ – مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت: دار الفكر اللبناني، ط١ (١٩٩٥)، ص٢٣٦.

٣٦ – عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب،(١٩٨٤) ص١٩٢

٣٧ – عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، (٢٠٠٩)، ص٢٦٢.

٣٨ – صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، القاهرة: الدار المصرية السعودية، (٢٠٠٥)، ص٧٨–٨٠.

٣٩ – فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، سورية: دار الحوار ،ط١، (٢٠٠٧)، ص٢٠٧.

٤٠ – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، بيروت: دار االطليعة، (١٩٩٨)، ص٢٥٩.

٤١ – فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر:عبد القادر قنيني، المغرب وبيروت: إفريقيا الشرق، (٢٠٠٠)، ص٣٤٢.

٤٨ – البخاري عبد العزيز، كشف الأسرار، مصورة عن طبعة شركة الصحافة العثمانية (١٣٩٤)، ١/ ٧٦.

٤٩ – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص١٨٣.

٥٠ – دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،تر:محمد يحياتن ص١١٩.

٥١ – فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص٢٠٧.

٥٢ – مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص٢٦٩.

٥٣ – ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب دار الأمل، (٢٠٠٧)، ص١٩٢.

٥٤ – عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، ص٣٤٥. عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب دار الأمل،ع٢، (٢٠٠٧)، ص١٦٤.

٦٦ – الإيجي، مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، ٢/ ١٧١.

٦٧ – O. Ducrot, Le dire et le dit. P20.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٧٢ - عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، ص١٩٦-٢٣٣.

٧٣ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص٣٥-١٠٩.

٧٤ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص٢٠٩.

٧٥ - آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص٢٧١.

٧٦ - يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، (٢٠٠٧)، ص٢٧٢-٢٧٣.

٨٥ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص٧٠.

٨٦ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،تر:محمد يحياتن، ص٧١.

٨٧ - عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، ص١٤.

٨٨ - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص٢١٥.

٨٩ - صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص٨٠.

٩٠ - العطار، الحاشية على شرح جلال الدين المحلي ،دار الكتب العلمية ،بيروت، ١/ ٣١٣.

(Endnotes)

١ - ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية إنجليزي-فرنسي-عربي سلسلة المعاجم الموحدة رقم:٠١، طبعة النجاح الجديد ، الدار البيضاء ، سنة٢٠٠٢ ، ص١٥٠-١٥١

- ينظر: المصدر نفسه، ص١٥٠-١٥١

٣ - محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط ،مجلة اللسان العربي، م٢٤ ، ١٩٨٥ ، ص٤٢.

٤ - المرجع نفسه ،ص٤٢.

٥ - المرجع نفسه ،ص٤٦.

وينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٣، اربد، ٢/ ٣٦-٣٧-٣٨.

٦ - ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص١٥٠-١٥١.

٧ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص١٩-٢٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٨ – حامد القنيبي، «انتقاء الألفاظ والاتفاق على مقاييس»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد٤٥، (١٩٣٣)، ص١١٧.

٩ – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، «المصطلح اللساني»، مجلة اللسان العربي، الرباط مجلد٢٣، (١٩٨٣)، ص١٤٥.

١٠ – ينظر: ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دمشق: دار الفكر، (٢٠٠٨)، ص٣٤.

١١ – خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، الأردن: عالم الكتب الحديث ،ط١، (٢٠١١)، ص ٣٤.

١٢ – ينظر:المصدر نفسه، ص ٣٤

١٣ – ينظر:المصدر نفسه، ص ٣٤

١٤ – ممدوح محمد خسارة، التعريب والتنمية اللغوية، دمشق:الأهالي للطباعة والنشر.ط١. (١٩٩٤)، ص٢٠٩.

١٥ – جيرار بيتيو، المشكلات المعاصرة للغة العلمية، تر: حامد طاهر، مجلة مجمع القاهرة، ٢/ ١٥٨.

١٦ – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر: دار غريب للطباعة مصر، (١٩٩٥)، ص٢٢٤-٢٢٥.

١٧ – سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، (١٩٨٨) ١/ ١٢.

١٨ – مازن الوعر، «تشومسكي»، مجلة الموقف الأدبي، العددان: ٢١٢-٢١٣، (١٩٨٩) ص٦٧.

١٩ – أحمد قدور ، مبادئ اللسانيات، دمشق: دار الفكر، (١٩٩٩)، ص٢٩-٣٠.

٢٠ – بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، المغرب: شركة الطباعة مكناس، (٢٠٠٨)، ص١٤٠.

٢١ – محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، (٢٠٠٤)، ص٥.

٢٢ – مصطفى غلفان،»المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أي مصطلح لأي لسانيات» مجلة اللسان العربي ،ع٤٦، (١٩٩٨)، ص١٤٧.

٢٣ – مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الأردن: عالم الكتب الحديث ،ط١، (٢٠٠٣)، ٢/ ٥٩.

٢٤ – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت: مكتبة لبنان

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ناشرون، (٢٠٠٨)، ص٢٠٨.

٢٥ – المصدر نفسه، ص٢٠٨.

٢٦ – علي القاسمي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، العراق: دائرة الشئون الثقافية، (١٩٨٥)، ص ١٥٢-١٥٣.

٢٧ – المصدر نفسه، ٨٧.

٢٨ – ينظر: الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، مصر: دار السلام للطباعة والنشر، ط٢ (٢٠١٢)، ص٦٦-٦٧-٦٨-٦٩.

٢٩ – هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق وتقديم: عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، ط٢، (١٩٨٣)، ص١٢. وطبعة مكتبة الشباب، ص١٨.

٣٠ – مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ١/ ١٣١.

٣١ – ينظر:جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تع: صالح القرمادي، تونس: نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٦٦)، ص٢٢٢.

٣٢ – ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ١/ ١٢٣.

٤٢ – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص٤٧.

٤٣ – المصدر السابق، ص٤٧.

٤٤ – المصدر السابق، ص٤٩.

٤٥ – المصدر السابق، ص٥٠-٥١.

٤٦ – المصدر السابق، ص٥٠-٥١.

٤٧ – صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص٧٨.

٥٥ – الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، بيروت: المكتب الإسلامي ،ط٢، (١٤٠٢)، ٣/ ٦٦.

٥٦ – الإسراء:٢٣.

٥٧ – O. Ducrot, Le dire et le dit, Ed, Minuit (1984), p17.

وينظر:عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب، ص ١٦٥.

٥٨ – O. Ducrot, Le dire et le dit. p19.

٥٩ – O. Ducrot, Le dire et le dit. P21.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وينظر: عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، ص ١٦٥.

٦٠ – O. Ducrot, Le dire et le dit. P21.

٦١ – Orechioni C.K, L implicite, éd, Armand Colin, Paris. (1986).p39.

٦٢ – ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت: دار الكتب العلمية، (د ت ط)، ٢/ ٣٤١.

٦٣ – المصدر السابق، ٢/ ٣٧٥.

٦٤ – المصدر السابق، ٢/ ٣٧٤.

٦٥ – المصدر السابق، ٢/ ٣٧٣.

٦٨ – محمد حسن عبد العزيز، محمد حسن، سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي، (١٩٩٠)، ص٢٧.

٦٩ – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص٣٤.

٧٠ – محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحرج، تقديم وإشراف رفيق العجم، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط١،(١٩٩٦)،ص٤٥٥-٤٥٦.

٧١ – صابر الحباشة، قراءة نقدية في «الحجاج» في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية مجلة بلاغات، ع٠٩ المغرب: المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير، (٢٠٠٩)، ص١٦٩.

٧٧ – جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، تحـ:شعبان محمد إسماعيل، بيروت: دار ابن حزم، (١٩٩٩)، ١/ ١٧٧.

٧٨ - (J.L. Austin, Quand dire c'est Faire, Trad. par Gilles Lane, p. 40. Seuil. (1970).

٧٩ – صابر الحباشة، لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية، سورية: دار الحوار، ط١، (٢٠١٠)، ص١٩٩.

٨٠ – المصدر نفسه، ص١٩٩.

٨١ – المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٠. (في الكتاب مقال لجون لاينـز مترجم بعنوان الصيغة والقوة اللاقولية).

٨٢ – جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، تحـ:شعبان محمد إسماعيل، ١/ ٢٩٨.

٨٣ - J. Moeschler, Argumentation et conversation pour une analyse pragmatique du discours, Hatier- Credif. (1985).p26.

٨٤ – يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، ٢٧٢-٢٧٣.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً